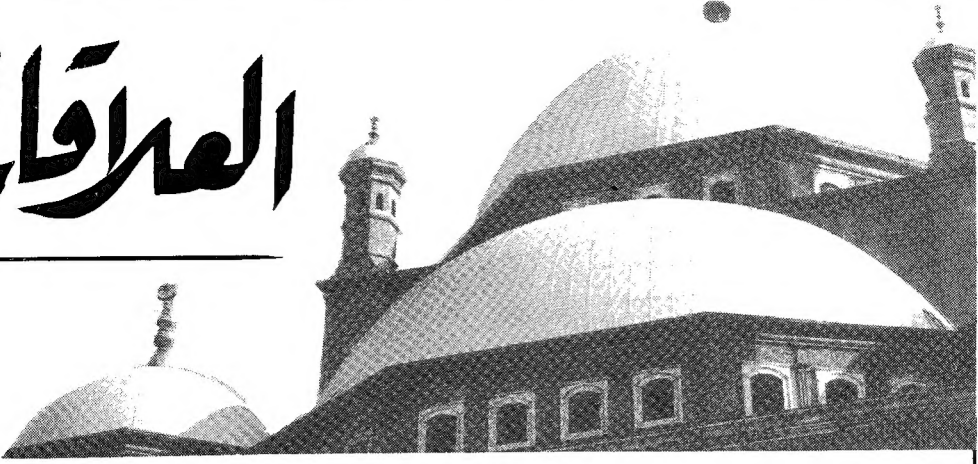


المسارقات



على الطريق وتمكنهم من تعميق وتوسيع دائرة بحوثهم من جهة أخرى .

وكما جاء في التقرير فإن جزر البحرين تقع على مدخل خور كبير في نهاية قطعة الاحساء على الساحل الغربي لخليج البصرة وتحتل موزعا بين خطي الطول ٤٠ و ٥٠ وعلى خط العرض ٢٦* .

والبحرين عبارة عن عدد من الجزر بينها جزيرة واحدة أطلق عليها جزيرة البحرين لضخامتها بشكل لا يقبل القياس مع بقية الجزر الصغيرة . وطول هذه الجزيرة احدى عشرة ساعة ، وعرضها أربع ساعات ونصف ساعة . ويقدر عدد سكانها بحوالى ٢٥ ألف نسمة ، والمورد الرئيسى لتعيشهم هو ما يصطادونه من لآلىء وأصداف من البحر بما لهم

تناولنا في هذا البحث «مسألة جزر البحرين» كيف نشأت وتطورت أيام العثمانيين واعتمدنا في إعدادة على تقرير لوزارة الخارجية للباب العالى (الحكومة العثمانية) عن البحرين بتاريخ ٨ يناير (كانون الثانى) ١٩١٧ بتوقيع محمد نابى السفير الكبير لدى روما للدولة العثمانية .

وهذا التقرير عرض موجز لتاريخ الصلات بين البحرين والدولة العثمانية . ولكونه صادرا من مصدر موثوق مسئول اعتمدناه في بحثنا عن البحرين ، وحرصنا كل الحرص على نقل جميع ما جاء فيه حتى يمكن الاطلاع على تاريخ هذا الجزء الهام من الخليج العربى من جهة ، وتزويد الباحثين فى الموضوع باشارات تدلهم

* يقع أرخبيل البحرين بين خطي عرض ٢٥،٣٢ - ٢٧،١٢ شمالا وبين خطي طول ٥٠،١٦ - ٥١،٢٠ شرقا.

(الوثيقة)

العثمانية البحرينية

بقلم . عثمان زكي صوى يغيث (تركيا)

"بومباي" وتم انتخاب آخر محله*، ولما تم أشعار ذلك الى الباب العالي من قبل ولاية بغداد أصدرت الحكومة العثمانية تعليمات الى سفارتها بلندن حول طلب إيضاح من الحكومة البريطانية في ذلك ، فقامت السفارة السنية بابلاغ اسطنبول ببرقية جوابية بتاريخ ١٥ يناير (كانون الثاني) ١٨٧٠ أن اللورد كلاراندون وزير خارجية انكلترا ليست لديه أية معلومات عما وقع مؤخراً في البحرين ، وأنه يعزو تواجد السفن البريطانية في ميناء البحرين الى اتخاذ قراصنة البحر هذه الجزر وكرا لهم ، أما تبعيتها للدولة العثمانية فأمر لم يسمع به من قبل . كما أشار السفير

من نحو ألف سفينة . وكان البرتغاليون قد استولوا على جزر البحرين عام ١٥٠٧ وحكموها الى أن تم إجلاؤهم في عام ١٦٢٢ وفي ١٧٨٤ دخلت البحرين تحت حكم قبيلة عربية تدعى «عطري»* .

وفي أعقاب الفتح العثماني لبغداد والبصرة دخلت البحرين في الحكم العثماني لفترة غير قصيرة ، إلا أنها لم تكن بصورة دائمة ومستمرة بل تطلعتها فترات انفصال بين حين وآخر . وكان الشيخ اللاحق للبحرين من أسرة «ال خليفة» .

وفي أوائل عام ١٨٧٠ قدمت الى مياه البحرين أربع سفن بريطانية ، فقام الانجليز بعزل الشيخ وإبعاده الى

* كان دخول البحرين تحت حكم (العتوب) عام ١٧٨٣م و(عطري) تعني (عتوب).

(الوثيقة)

* في عام ١٨٦٩م قبض الانجليز على الشيخ محمد بن خليفة والشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة وأبعدا الى الهند بعد عزلهما عن مشيخة البحرين واختاراهل البحرين الشيخ عيسى بن علي آل خليفة وهو ابن الشيخ السابق علي بن خليفة. (الوثيقة).

العثماني في برقيته الى أنه قام بتبليغ اللورد «كلاراندون» أن جزر البحرين تابعة للدولة العثمانية بصورة غير مباشرة منذ القديم، منذ الفتح العثماني لبغداد والبصرة . واعتبارا من هذا التاريخ ظهرت مسألة البحرين ، ومن يتمتع بحق الحاكمية فيها .

وبعد مضي عام واحد على نشوء المسألة البحرينية أدعت الحكومة البريطانية أن المرحوم علي باشا أدلى بتصريح في ١٥ ابريل (نيسان) ١٨٧١ للترجمان الأول «بيراني» للسفارة البريطانية لدى اسطنبول قال فيه أن الدولة العثمانية غير راغبة في المضي في دعوى تبعية البحرين لها ، إلا أن هذا الادعاء البريطاني لم يستند الى أية وثيقة تحريرية فرفضته الحكومة العثمانية في كل مناسبة ، كما قام السفير العثماني بلندن في ١٦ يوليو (تموز) ١٨٧٢ بتبليغ اللورد «غرانويل» أن البحرين من مضافات نجد وأنها جزء من الأجزاء المتممة للدولة العثمانية .

والترجمان الأول هذا سبق أن ارتكب قبل أعوام أغلاطا خطيرة في ترجمة معاهدة تجارية عقدت بين الدولتين العثمانية والبريطانية الى الانجليزية فوق من جراء ذلك خلاف وتباين خطير بين النصين التركي والانجليزي للمعاهدة بشكل يتنافى مع المصالح العثمانية ويعرضها

للضياح ، مما حمل الباب العالي على مطالبة الحكومة البريطانية عن طريق سفيرها «كانين» باسطنبول بالموافقة على تعديل بعض موادها كما في ملف «انجلترا دولتي مسائل متنوعة» (مسائل متنوعة مع دولة انجلترا) الرقم : ٨٠٥ من وثائق الأرشيف العثماني باسطنبول .

وبناء على اشعار ورد الى اسطنبول من المأمورين العثمانيين في نجد من أن الانجليز أقاموا أبنية لهم في البحرين ، ووضعوا ٢٠ جنديا من عساكرهم النظامية حرسا على باب مقر حكومة البحرين ، بناء على هذا الاشعار قامت الحكومة العثمانية بمحاولات لدى وزراء الخارجية البريطانية فرد عليها اللورد «غرانويل» وزير خارجية بريطانيا بمذكرة بتاريخ ٨ أغسطس (آب) ١٨٧٢ جاء فيها بالحرف الواحد :

«أثناء حديثنا عن جزيرة البحرين كنتم قد ذكرتم وصول تعليمات لكم من حكومتكم تقضى ببذل جهود ومحاولات ودية لدى الحكومة البريطانية إزاء كل اعتداء تتعرض له أراضي جلالته السلطان ، وكنت وعدت معاليكم بإجراء التحقيقات اللازمة . ويشرفني الآن أن أعرض على معاليكم أن وزير شؤون الهند طلب من حكومته بيانا حول محاولات سفارتكم البهية . ومع الانتظار لنتائج التحقيق في هذا الباب فلتكن الحكومة العثمانية السنية

مطمئنة من أن الحكومة البريطانية غير راغبة في التدخل في مسائل خليج البصرة ما لم تتعلق بالخصوصيات التي التزمتها بموجب المعاهدات المعقودة الخاصة بالحفاظ على أمن هذا الخليج» .

ونظرا لأهمية المسألة وخطورتها كان على السفير العثماني بلندن تقديم احتجاجه على المحاولات البريطانية في البحرين بوثيقة خطية ولكنه اكتفى بالمشافهة في ذلك ، وكذلك الحكومة العثمانية أولت كل ثققتها واعتمادها بما جاء في مذكرة وزير خارجية بريطانيا اللورد غرانويل وظنت أن بريطانيا تخلت عن التدخل في خليج البصرة وأجرا نفوذ فيها بالكلية .

ولم يمتص على ذلك غير عامين وإذا بالقنصل البريطاني في البصرة يطالب بإعفاء البحرينيين من الخدمة العسكرية ، وي طرح من جديد مسألة البحرين على بساط البحث . وما بذلته الدولة العثمانية من محاولات سياسية في هذا المضمار رد عليه اللورد «دربي» بتقرير أرسله الى السفارة العثمانية بلندن بتاريخ ١٤ ابريل (نيسان) ١٨٧٤ وذكر فيه أن تبعية البحرين للدولة العثمانية أمر لا تستطيع انجلترا قبوله والاعتراف به . وفيما يلي أهم ما اشتملت عليه هذه المذكرة من نقاط :

- البحرينيون الداخلون في القرعة العسكرية هم ممن هاجروا الى البصرة

قبل ست وأربعين سنة وتوطنوا فيها وتصرفوا في -أملاك لهم فلا مجال للاعتراض على دخول أبناء هذه الأسر في القرعة العسكرية وسيتم تزويد القنصل البريطاني في البصرة بتعليمات في ذلك .

- أما غير هؤلاء من البحرينيين فليس للدولة العثمانية أن تعاملهم كما تعامل رعاياها ، وان هي فعلت فالقنصل البريطاني في البصرة سيحتج على ذلك .

- يبدو أن الحكومة العثمانية تدعى حق الحاكمية على جزر البحرين رغم إعطاء راشد باشا ضمانات لسير «اليوت» في أن الباب العالي لا ينوى اعتبار البحرينيين من رعايا الدولة العلية وأن تعليمات خاصة بذلك صدرت الى ولاية بغداد .

- لا يمكن لحكومة بريطانيا أن تقبل وتصدق ما تدعيه الدولة العلية من أن البحرين من الأجزاء المتممة للممالك العثمانية .

- إن سكان البحرين هم أتباع حاكم صديق للدولة البريطانية ومن أجل ذلك فإنهم إذا راجعوا القنصل البريطاني لدى الحاجة فلن يكون هناك تقصير في مد يد المساعدة لهم .

وبعد شهرين من تاريخ هذه المذكرة تسلمت الحكومة العثمانية برقية جوابية من «موسوروس» باشا بتاريخ ١٣ يونيو (حزيران) ١٨٧٤ يذكر فيها ما أدلى به اللورد (دربي)

من بيانات حول تزويد الحكومة البريطانية قنصلها في بغداد بتعليمات، تقضى ببذل الحماية للبحريين الذين يأتون الى الممالك العثمانية بصورة مؤقتة فقط دون الذين يقيمون فيها بصورة دائمة ، وان الحكومة البريطانية لا تعتبر البحرين إلا ذات سيادة واستقلال ولا تريد أبدا الاستيلاء عليها .

ولسنا بحاجة الى التأكيد على أهمية هذه المذكرة البريطانية وخطورتها البالغة ولكننا لم نعثر على أية وثيقة عثمانية تدل على الرد عليها في حينها . وبعد سنوات عديدة ، أى اعتبارا من سنة ١٨٩٢ تبلورت دعوى الحماية البريطانية هذه على البحرين واشتدت ، فقدمت الحكومة السنية مذكرة احتجاج بتاريخ ٤ ابريل (نيسان) ١٨٩٢ الى السفارة البريطانية باسطنبول أعلنت فيها رفضها لدعوى الحماية هذه وما جاء في المذكرتين البريطانيتين اللتين سبق أن أشرنا اليهما آنفا وكانت أولاهما بتاريخ ٨ أغسطس (آب) ١٨٧٢ والثانية بتاريخ ١٤ ابريل (نيسان) ١٨٧٤ فردت السفارة البريطانية عليها بمذكرة جوابية بتاريخ ٩ مايو (أيار) ١٨٩٢ ذكرت فيها أن حكومة الهند اعتبرت البحرين مستقلة منذ عام ١٨٢٠ ودخلت في علاقات مع شيخها وفق معاهدات عقدتها معه ، ومن أجل ذلك فلا مجال لقبول

وتصديق ما تدعيه الحكومة السنية من حق الحاكمية على جزر البحرين . وفي بحر هذا العام طالب القنصل البريطاني في البصرة الحكومة المحلية برد بعض رسوم كانت قد استوفتها من بعض البحرينيين ، فقدمت الحكومة العثمانية الشكوى في ذلك الى السفارة البريطانية باسطنبول ، فجاء في مذكرتها الجوابية المؤرخة ١١ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٨٩٢ بيان هذه الحماية الانجليزية على البحرين بالشكل التالى :

«إن جزيرة البحرين واقعة اليوم تحت الحماية الانجليزية والسفارة تلقت من حكومتها تعليمات فى تبليغ ذلك الى الحكومة السنية . وبناء على ذلك لا يمكن قبول أى تدخل من المأمورين العثمانيين فى الشؤون الخاصة بالبحرانيين» .

ثم هيمنت على مسألة البحرين فترة جمود وركود دامت تسع سنوات . وفى أوائل عام ١٩٠١ تم توقيف عدد من البحرينيين من قبل مأمورى البصرة ، فقامت السفارة البريطانية باسطنبول بتقديم مذكرة الى الباب العالى طالبة إخلاء سبيلهم كما أكدت من جديد الموقف السياسى الانجليزى من البحرين .

وأثناء بدء المذاكرات مع الانجليز فى مشروع خط بغداد الحديدى لم تلاحظ الحكومة العثمانية فائدة فى الخوض فى نقاش مع الانجليز فى

مسألة البحرين فاعتبرتها من جملة الخصوصيات المتعلقة بخليج البصرة وأبلغت السفارة البريطانية باسطنبول مشافهة أن هذه المسألة ينبغي دمجها بين المسائل الأخرى للخليج وإيجاد حل لها .

وخلال الفترة التاريخية الواقعة بين ١٨٢٠ - ١٨٩٨ عقد شيوخ البحرين مع انجلترا تسع معاهدات ، منها :

- معاهدة بتاريخ ٥ فبراير (شباط) ١٨٢٠ تعهد بموجبها شيخ البحرين بمنع بيع الأموال المحصلة بأعمال النهب والقرصنة في بلده .

- معاهدة بتاريخ ١٠ مايو (أيار) ١٨٥٦ تقضى بالغاء تجارة العبيد في البحرين .

- معاهدة بتاريخ ٣١ مايو (أيار) ١٨٦١ تعهد بموجبها شيخ البحرين بعدم الخوض في حرب في البحر ، والقرصنة وتجارة العبيد مقابل الحماية الانجليزية له .

- معاهدة بتاريخ ٦ سبتمبر (أيلول) ١٨٦٨ الموافق ١٨ جمادى الاولى ١٢٨٥هـ تتعلق بتنازل محمد بن خليفة عن مشيخة البحرين .

- معاهدة سياسية بتاريخ ٢٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٨٨٠ عقدها الشيخ عيسى بن علي الخليفة مع الانجليز وجاء فيها : «أنا شيخ البحرين عيسى بن علي الخليفة أتعهد للحكومة البريطانية باسمي وباسم

الذين يرثون الحكم بعدى من أخلافي بعدم إجراء مباحثات وعقد معاهدات مع دولة أو حكومة أخرى قبل الحصول على موافقة في ذلك من الحكومة البريطانية كما أتعهد بعدم منح رخصة لغيرها في تعيين مأمور سياسى أو فتح قنصلية أو بناء مخزن للفحم لها في البحرين . ولا تشمل هذه المعاهدة عدا ذلك من الأمور والخصوصيات والاتصالات الودية المعتادة مع المسؤولين المحليين للحكومات المجاورة» .

- معاهدة خاصة بتاريخ ١٣ مارس (آذار) ١٨٩٢ عقدها شيخ البحرين مع الانجليز وجاء فيها : «أنا شيخ البحرين عيسى بن علي الخليفة أتعهد أمام المأمور السياسى الانجليزى أ. اس. اليوت المقيم في خليج البصرة باسمى وباسم ورثتى وأخلافي من بعدى بمراعاة الشروط التالية :

أولاً : عدم إجراء تعهدات واتصالات مع دولة أخرى غير بريطانية بوجه من الوجوه .

ثانياً : عدم السماح لدولة أخرى بإقامة ممثل لها في بلدى ما لم توافق على ذلك الحكومة البريطانية .

ثالثاً : عدم التخلي عن أى جزء من أجزاء بلدى أو بيعه أو رهنه أو السماح باحتلاله لحكومة أخرى ..» .

- معاهدة بتاريخ ٣٠ ابريل (نيسان) ١٨٩٨ تعهد بموجبها شيخ

البحرين بمنع دخول أسلحة الى بلده
وخروجها منه .

وكما هو معلوم فإن انجلترا أقدمت
خلال القرن التاسع عشر على إحتلال
بعض المواقع العسكرية الهامة في
البحر الأحمر ، وبحر عمان ، وخليج
البصرة شيئا فشيئا لفرض سيطرتها
على الطرق المؤدية الى الهند وتقوية
نفوذها في البحار المجاورة لها ، ومن
أجل ذلك تعرضت جزر البحرين
لتأثيرات هذه السياسة البريطانية .

وقد أجرى حقي باشا مذكرات
بلندن حول عدد من المسائل كانت
بينها مسألة جزر البحرين .
وتمخضت هذه المذكرات عن توقيع
إتفاق بين الطرفين بتاريخ ٢٩ يوليو
(تموز) ١٩١٣ يتعلق بمسألة
الكويت ، وخليج البصرة ، وقطر .
والقسم الثالث من هذا الاتفاق يتعلق
بالبحرين ، وجاء فيه :

المادة ١٣ - الحكومة العثمانية
تتخلى عن جميع مطالبها في جزر
البحرين بما فيها الجزيرتان
الصغيرتان البينة العليا والبينة
السفلى وتتعترف باستقلال البحرين
كما أن الحكومة البريطانية لا تريد

الحاق جزر البحرين بممتلكاتها
المادة ١٤ - تتعهد الحكومة
البريطانية للحكومة العثمانية بحمل
شيخ البحرين على تحصيل أخف
الرسوم من صيادی اللؤلؤ من الرعايا
العثمانيين .

المادة ١٥ - الدولة العثمانية تعامل
البحرينيين في الممالك العثمانية مثل
رعايا الدول الأجنبية وتجري حمايتهم
من قبل القناصل البريطانية فيها وفق
قواعد الحقوق الأوروبية الدولية ،
وذلك لأن رعايا شيخ البحرين
لا يتمتعون بحق الاستفادة من
الامتيازات الممنوحة بموجب معاهدات
قديمة لرعايا بعض دول أجنبية .

وهذا الاتفاق الذي تم التوصل اليه
بين حقي باشا وسير أدوار غراي
عارضته كل من حكومتى ألمانيا
وروسيا لبعض المواد الواردة فيه
ومنها ما يتعلق بتشكيل لجنة تتولى
الاشراف على إصلاح الملاحة في شط
العرب وأدى ذلك الى دخول انجلترا في
مذكرات معهما فتأخر التصديق على
الاتفاق وأثناء ذلك اندلعت الحرب
العالمية الأولى التي أدت الى سقوط
الدولة العثمانية وانقراضها .

